المرصد- المركز العربي لحقوق الانسان في الجولان

سياسات دولة الاحتلال الإسرائيلي تجاه الجولان وسكانه السوريين والتزاماتها القانونية في ضوء استمرار الاحتلال وتوسيع نطاقه

المحتويات

1. **مقدمة**
2. **احتلال إسرائيل للجولان إبان حرب 1967**
3. **العدوان الإسرائيلي والقانون الدولي**
4. **التهجير القسري للسكان ومنعهم من العودة**
5. **تدمير القرى والمزارع**
6. **الاستيطان الإسرائيلي في الجولان المحتل**
7. **اقتصاد المستوطنات**
8. **الوضع القانوني للمستوطنات الإسرائيلية في الجولان**
9. **الأزمة السورية وتوسيع نطاق الاحتلال**
10. **الآثار المترتبة على استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان**

1. **العواقب القانونية المترتبة على سياسات وممارسات إسرائيل وعدم شرعية استمرار وجودها في الجولان السوري المحتل**

1. **العواقب القانونية بالنسبة لإسرائيل كدولة احتلال**
2. **العواقب القانونية بالنسبة لسلطة الأمر الواقع في سوريا**
3. **العواقب القانونية بالنسبة للأمم المتحدة**
4. **العواقب القانونية بالنسبة للدول الثالثة**

2. مقدمة

تلقي هذه الورقة القانونية الضوء على الوضع القانوني للجولان السوري في ظل الاحتلال الإسرائيلي المطول، وسياسات دولة الاحتلال المتمثلة بالتوسع الاستيطاني والتمييز الممنهج ضد السكان العرب السوريين في القرى الخمس السورية المتبقية في الجولان بعد احتلاله في عام 1967.

تشير الدراسة المحدثة التي نشرها المرصد في عام 2023حول التجمعات السكانية التي هدمتها إسرائيل في الجولان بعد احتلاله عام 1967 إلى أن عدد سكّان الجزء الذي احتلته إسرائيل من الجولان في عام 1967 بلغ 142.000-150.000 نسمة، كانوا موزعين على حوالي 341 مركزاً سكانياً (قرى ومزرعة)، بضمنها مزارع شبعا الواقعة على الحدود اللبنانية السورية في الجولان.[1]

تواصل دولة الاحتلال استخدام الوسائل الناعمة لفرض لجنسية الإسرائيلية على حوالي 29.000 مواطن سوري ما زالوا يعيشون في الجولان المحتل مستغلة الأزمة السورية التي بدأت في 2011، فيما هم ضحايا سياسات تمييز مجحفة وممنهجة جراء قوانين وسياسات عنصرية تهدف لإدامة الهيمنة اليهودية، ومحو هويتهم العربية السورية، ومواصلة نزع ملكية الأراضي، وتوسيع الاستيطان، وفرض قيود صارمة على التوسع العمراني لتلبية احتياجاتهم السكنية.

تكتسب هذه الورقة أهمية خاصة كونها تأتي بعد سقوط نظام بشار الأسد الدكتاتوري في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، حيث شن سلاح الجو التابع لقوات الاحتلال الإسرائيلي حملة عسكرية، هي الأكبر في تاريخه، استهدفت كامل الجغرافيا السورية، ودمرت خلالها المنشآت الاستراتيجية والقدرات الدفاعية السورية وبعض مراكز الأبحاث والأرشيف. وبالتزامن مع حملة القصف الجوي التي استهدفت كافة الأراضي السورية، اجتاحت القوات البرية الإسرائيلية ما تبقى من الجولان لتفرض سيطرتها العسكرية على منطقة فض الاشتباك (المنطقة العازلة) التي تبلغ مساحتها 235 كم2، بما في ذلك أعلى قمة في جبل الشيخ التي يبلغ ارتفاعها 2814 متراً فوق مستوى سطح البحر. كما فرضت قوات الاحتلال سيطرتها على العديد من المناطق المتاخمة لمنطقة فض الاشتباك، بما في ذلك سد الوحدة على نهر اليرموك الذي يغذي نهر الأردن بالمياه، ومجمعات مياه الأمطار المتاخمة لمدينة القنيطرة. كما أعلنت سلطة الاحتلال إنها بصدد إقامة منطقة أمنية عازلة بعمق 15كم، ومنطقة نشاط استخباراتي بعمق 60كم، أي حتى مشارف العاصمة دمشق.[2]

---

[1] نزيه بريك، **التجمعات السكانية التي هدمتها إسرائيل بعد احتلال الجولان عام 1967**، موقع المرصد- المركز العربي لحقوق الانسان في الجولان، شوهد في 20/6/2025، في:

https://golan-marsad.org/ar/46502-2/

[2] الجولان السوري - الاحتلال المنسي مرتين، موقع المرصد – المركز العربي لحقوق الإنسان في الجولان، 21/1/2025، شوهد في 20/6/2025، في:

https://golan-marsad.org/wp-content/uploads/2025/01/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%91-%D8%A7%

3. احتلال إسرائيل للجولان إبان حرب 1967

شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي في الخامس من حزيران/يونيو 1967 عدواناً ضد سورية ومصر والأردن متذرعة بدرء هجوم كان العرب يعدون له ضدها، فتمكنت خلال ستة أيام الحرب من هزيمة جيوش هذه الدول، واحتلت شبه جزيرة سيناء والضفة الغربية وقطاع غزة وحوالي 1260كم2 من الجولان السوري، وفرضت سيطرتها الكاملة عليها.[3]

فشلت الأمم المتحدة في إصدار قرار تلزم بموجبه إسرائيل على سحب قواتها من الأراضي العربية التي احتلتها في عدون 1967جراء الخلافات داخل مجلس الذي اكتفى بإصدار القرار رقم 242 في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1967، وهو قرار غير ملزم، أكد بموجبه على ضرورة تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط وانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها، وإنهاء حالة الحرب واحترام وحدة أراضي دول المنطقة واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وضمان حرية الملاحة في الممرات المائية في المنطقة، وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.[4]

لم تستجب الحكومة الإسرائيلية لهذا القرار، وأعلنت تمسكها بالجولان باعتباره "جزءاً من أرض إسرائيل"، حيث قال ليفي أشكول، رئيس حكومة إسرائيل آنذاك، أن بلاده ستواصل تمسكها بالجولان، وأن خط وقف إطلاق النار لعام 1949 فرضته موازين القوى في ذلك الوقت، ولا يعتبر حدوداً، فيما صرح لصحيفة نيوزويك في شباط/فبراير 1969 أنه لا عودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل 5 حزيران/يونيو 1967، وأن إسرائيل ستتفاوض على حدود جديدة.[5]

تواصل إسرائيل تمسكها باحتلال الجولان منذ ما يزيد عن 58 عاماً وترفض الانسحاب منه، بدعوى أنه يشكل قيمة استراتيجية بالغة الأهمية بسبب موقعه الجغرافي الذي يعزز سيطرتها على شمال إسرائيل وبحيرة طبرية، ويوفر عمقا استراتيجياً هاماً على امتداد الحدود مع سورية، وتمنحها تضاريسه الجبلية ووعورته ميزة تكتيكية للدفاع في حال تعرضت لأي هجوم.[6]

D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%91-%D9%85%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D9%86.pdf.

[3] نزيه بريك، **التجمعات السكانية التي هدمتها إسرائيل بعد احتلال الجولان عام 1967**، موقع المرصد- المركز العربي لحقوق الانسان في الجولان، شوهد في 20/6/2025، في: https://golan-marsad.org/ar/46502-2/.

[4] Resolution 242 (1967) / [adopted by the Security Council at its 1382nd meeting], 22 November 1967. United Nations Digital Library, Accessed on 21/6/2025, at: https://digitallibrary.un.org/record/90717?ln=en&v=pdf.

[5] شاي أميتي وآخرون، ليفي **أشكول: سيرة حياة**، (القدس: مطبعة برنتيف 2020)، ص74. (بالعبرية).

[6] Israel's Presence on the Golan Heights: A Strategic Necessity, The Jerusalem Institute for Strategy and Security (JISS), 10/4/2019. Accessed on 25/6/2025, at: https://jiss.org.il/en/inbar-israels-presence-on-the-golan-heights-a-strategic-necessity/#.

4. العدوان الإسرائيلي والقانون الدولي

زعمت الحكومة الإسرائيلية بأن عدوانها ضد سورية واحتلالها للجولان جاء استباقاً لهجوم كان السوريون يعدون له ضد إسرائيل من أجل القضاء عليها، محاولة بذلك تبرير عدوانها على العرب وحشد التأييد له بدعوى "الدفاع الشرعي عن النفس" في مواجهة "العدوان العربي". لكن هذه الحجة تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يحظر استخدام القوة العسكرية إلا في حالة الدفاع عن النفس عند التعرض لهجوم عسكري فعلي، أو وفق قرار صادر عن مجلس الأمن، يجيز للدول فرادى وجماعات استخدام القوة عند حدوث تهديد للأمن والسلم الدوليين، أو حدوث عمل من أعمال العدوان.[7]

الإسرائيليون أنفسهم يفندون هذه المزاعم، حيث يقرون بأن الخوف من السوريين كان مبالغاً فيه، وأن هذا الخطاب كان مجرد ذريعة لمهاجمة سورية واحتلال الجولان.[8] كما اعترف الإسرائيليون بأنهم كانوا قبل الحرب مدركين تماماً بأنه لم تكن لدى الجيش السوري أية خطط لمهاجمة إسرائيل بسب ضعفه وقلة خبرته، بسبب عمليات التطهير المتكررة التي حدثت في صفوفه، وبالتالي لم يكن يشكل أي تهديد لإسرائيل.[9]

إلا أن تصريحات موشي دايان الذي شغل منصب وزير الدفاع أثناء الحرب تفند الذرائع الإسرائيلية الرسمية بشأن العدوان. ففي مقابلة أجرتها معه صحيفة "يديعوت أحرونوت" أقر بمسؤولية إسرائيل عن معظم خروقات وقف إطلاق النار مع سوريا قبل الحرب، إذ قال: "كنا نخطط لهذه الأحداث بشكل مسبق، وكنا نرسل جراراً ليحرث الأراضي الواقعة في المناطق المجردة من السلاح، والتي ليس من الممكن استصلاحها، مدركين مسبقاً أن السوريين سيطلقون عليه النار. وإذا لم يطلقوا النار، كنا نطلب من سائق الجرار أن يتقدم أكثر حتى يفقد السوريون أعصابهم ويطلقوا النار. وعندها كنا نبدأ القصف مستخدمين المدفعية وسلاح الجو. أنا قمت بهذا، وإسحاق رابين وجنرالات آخرون فعلوا ذلك.[10]

تؤكد هذه التصريحات على أن القوات الإسرائيلية كانت تتعمد استفزاز السوريين في الوقت الذي لم يشكلوا أي تهديد جدي لإسرائيل، مما يعزز الادعاءات بأنها كانت تعد الخطط لاحتلال الجولان، ويحملها بالتالي مسؤولية المبادرة لشن هذه الحرب العدوانية. لكن معظم الباحثين الإسرائيليين يحاولون

---

[7] ميثاق الأمم المتحدة، المواد 11، 12، 39، 41.

[8] عيزر فايتسمان، **لك السماء لك الأرض**، (تل أبيب 1975)، ص254. (بالعبرية).

[9] أيال زيسر، **"بين إسرائيل وسورية- حرب الستة أيام وما بعدها"**، (دراسات في ولادة إسرائيل 1998)، ص2024-2025. شوهد في 27/6/2025، في:

https://in.bgu.ac.il/bgi/iyunim/8/10.pdf.

[10] موشي دايان وقفة مع الذات (سبر غور)، صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، 27/4/1997. شوهد في 28/6/2025، في: https://bit.ly/3SKRTX0

قلب الأمور، فيحملون المسؤولية عن الحرب لحكومة البعث التي كانت تدعو لحرب شعبية لإزالة إسرائيل من الوجود،[11] فيما يعترف بعضهم بأن هذ الدعوات كانت عبارة عن خطابات نارية وعنتريات، لأن تصرفات سورية على أرض الواقع كانت تتناقض مع هذا الخطاب.[12] كل هذه الشواهد والتصريحات تعزز حقيقة مفادها أن الهجوم الإسرائيلي على الدول العربية سنة 1967، وبضمنها سورية، كان عدواناً باستخدام القوة المسلحة في سبيل تحقيق أطماع توسعية.

فرضت سلطة الاحتلال على الجولان إدارة عسكرية استمرت لغاية 14/12/1981، وهو يوم الإعلان عن ضمها للجولان بواسطة "قانون تطبيق القانون الإسرائيلي على هضبة الجولان". أصدر القادة العسكريون مئات الأوامر العسكرية التي مهدت لضم الجولان بالأمر الواقع من خلال إضفاء "شرعية" على سياسات التهجير القسري للسكان، وتدمير القرى، والاستيلاء على الأرض وموارد المياه، والاستيطان، وفرض السيطرة المطلقة على عملية التعليم ومناهجها من خلال استبدال المناهج السورية بأخرى إسرائيلية، مصممة لغسل العقول والأسرلة، بهدف محو الهوية العربية السورية لسكان الجولان.

5. التهجير القسري للسكان ومنعهم من العودة

تعرض سكان الجولان المحتل خلال حرب 1967 لواحدة من أكبر عمليات التهجير القسري (تطهير عرقي) بطريقة ممنهجة، شبيهة بتلك التي تعرض لها الفلسطينيون خلال عامي 1947-1948. فقد هجرت قوات الاحتلال الإسرائيلي قسراً خلال أيام الحرب الستة وعلى مدار الأشهر التي تلتها أكثر من 95% سكان الجولان الذين قدر عددهم قبل الاحتلال ب 142.000-150.000 نسمة، كانوا يعيشون في 341 قرية ومزرعة، بما فيها مدينة القنيطرة وبلدة فيق ومزارع شبعا اللبنانية، ومنعتهم من العودة إلى ديارهم، مستخدمة عشرات الأوامر العسكرية **التي** أصدرها القادة تباعاً منذ انتهاء الحرب في 10 حزيران/يونيو حزيران 1967. وكان من بين المهجرين حوالي 15.000 لاجئ فلسطيني ممن هجرتهم القوات الإسرائيلية إلى الجولان خلال النكبة الفلسطينية في عام 1948. [13]

تنفي دولة الاحتلال أفعال التهجير القسري لتطهير الجولان المحتل من سكانه السوريين، مدعية أنهم غادروا المنطقة هرباً من العمليات الحربية. لكن كل الشواهد تدل، بما لا يدع مجال للشك، بأن عملية التهجير القسري لسكان الجولان كانت ذات طابع ممنهج. ففي صباح التاسع من حزيران/يونيو 1967، يوم الهجوم الإسرائيلي على الجولان، عقد رئيس الأركان إسحاق رابين اجتماعا في مقر فرقة

---

[11] موشيه ماعوز، **"إسرائيل-سوريا نهاية النزاع؟!"**،)أور يهودا، 1996(، ص91.

[12] أيال زيسر، بين إسرائيل وسوريا- حرب الستة أيام وما بعدها)، دراسات في ولادة إسرائيل، 1998، ص216، شوهد في 28/6/2025، في: https://in.bgu.ac.il/bgi/iyunim/8/10.pdf.

[13] نزيه بريك، المرجع نفسه.

العمليات، وقال اللواء رحبعام زئيفي، نائب رئيس العمليات في الجيش الإسرائيلي آنذاك: "لا يوجد عدد كبير من السكان في الجولان، ويجب أن نجعلها نظيفة من السكان". وبعد عشرين عاماً، كتب زئيفي في صحيفة يديعوت أحرونوت مدافعاً عن التهجير القسري: "قام زعيم البلماح، دافيد إلعازار (دادو)، بتهجير جميع القرويين العرب من الجولان بعد حرب الأيام الستة، وقد فعل ذلك بموافقة رئيس الأركان إسحاق رابين، ووزير الدفاع موشي ديان، ورئيس الوزراء ليفي إشكول".[14]

شهادات العديد من القادة والجنود الذين شاركوا في الحرب، بالإضافة إلى المدنيين الإسرائيليين الذين زاروا الجولان في الأيام الأولى بعد انتهاء الحرب تعزز حقيقة تطهير دولة الاحتلال للجولان من سكانه السوريين. ففي شهادة لأفيشاي كاتس، قائد كتيبة الهندسة 602 لموقع "نعموش" الإسرائيلي (يوثق أحدث حرب حزيران/يونيو 1967 وحرب تشرين/أكتوبر 1973، وغيرها)، يقول: "تلقينا تعليمات من الجيش للقيام بأعمال التفتيش للتأكد من عدم وجود أي مختبئين. فعلنا ذلك في القرى الأولى على سفح الجبل في سهل البطيحة شمال بحيرة طبرية، حيث قامت سرية يغئال فولك وسرية عمري بتدمير منزل على رؤوس ساكنيه، مما تسبب بمقتلهم".[15]

قدرت بعض المصادر الإسرائيلية عدد السوريين الذين بقوا في الجولان بعد انتهاء الحرب بحوالي 12000 شخص، طردت قوات الاحتلال معظمهم، معلنة بعد مرور حوالي شهرين على انتهاء الحرب أن عدد السكان المتبقين في الجولان 6396 نسمة، معظمهم من الدروز. ويروي بعض الإسرائيليين أنه بينما كانوا متوجهون من جسر بنات يعقوب إلى القنيطرة قد التقوا بعدة مجموعات من القرويين الذين كانوا عائدين إلى قراهم.[16]

تشير مصادر إسرائيلية إلى أنه في اليوم التالي لانتهاء الحرب، أي في 11 حزيران/يونيو 1967، بقي في مدينة القنيطرة حوالي 500 في منازلهم، من أصل سكان المدينة ألـ 35 ألفاً، والذين هجروا لاحقاً بأمر من قوات الاحتلال بعد أن دونت أسماؤهم في قوائم.[17]

---

[14] شاي فوغلمان، " ماذا حدث لـ 130 ألف مواطن سوري كانوا يعيشون في هضبة الجولان في حزيران/يونيو 1967؟"، موقع هآرتس، 29/6/2010. شوهد في 1/7/2025، في:
https://www.haaretz.co.il/misc/2010-07-29/ty-article/0000017f-db96-db22-a17f-ffb797d20000.

[15] مقابلة مع أفيشاي كاتس، قائد كتيبة الهندسة 602، موقع "نعموش" (بالعبرية)، 2/9/2015، شوهد في 2/7/2025، في:

https://naamoush.wordpress.com/2015/09/02/%D7%A8%D7%90%D7%99%D7%95%D7%9F-%D7%A2%D7%9D-%D7%90%D7%91%D7%99%D7%A9%D7%99-%D7%9B%D7%A5-%D7%9E%D7%92%D7%93-%D7%94%D7%A0%D7%93%D7%A1%D7%94-602/.

[16] يغائيل كيبنس **"تاريخ الاستيطان اليهودي في الجولان بين 1967-1992"**، (رسالة دكتوراة، جامعة حيفا 2006)، ص18.

[17] طرد السوريين من الجولان (1) – صور، موقع "نعموش" (بالعبرية)، 29/11/2020، شوهد في 3/7/2025، في:
https://naamoush.wordpress.com/2020/11/29/%D7%92%D7%99%D7%A8%D7%95%D7%A9-%D7%94%D7%A1%D7%95%D7%A8%D7%99%D7%9D-%D7%9E%D7%94%D7%92%D7%95%D7%9C%D7%9F-1/.

في مقالة للصحفي شاي فوغلمان (نشرتها صحيفة هآرتس في 2010) روى معظم المقاتلين الذين قابلهم أنهم شاهدوا مئات المدنيين السوريين الذين تجمعوا خارج القرى، منهم من تحركوا في قوافل نحو الشرق، وأحياناً مع الجيش المنسحب، فيما بقي كثيرون في مناطقهم متأملين أن تعود الحياة المدنية إلى مجراها تحت الحكم الجديد. وروى فوغلمان في مقالته أن المراسل العسكري لصحيفة "هآرتس" زئيف شيف أفاد في 16 يونيو/حزيران بأن قوات الاحتلال سمحت في اليوم السابق للقرويين السوريين المختبئين في المنطقة بالعودة إلى قراهم، حيث شوهدوا يسيرون بأمتعتهم نحو القرى. وهنالك شهادات لبعض الإسرائيليين الذي قدموا إلى الجولان بعد أشهر من انتهاء الحرب، تفيد بأنه كان هنالك سكان سوريون في قرى جلبون والخشنية وفيق والعال والمنصورة والقلع وزعورة. يقول إيمانويل (مانو) شاكيد، الذي عُيّن قائداً عسكريا للجولان بعد حوالي شهر ونصف من انتهاء القتال: "بعد شهرين من الحرب، كان لا يزال هناك مزارعون يعملون في أراضيهم". خلال الحرب، رأى هو أيضا القرويين يفرون إلى الحقول، وأصبحت مهمته الآن تهجيرهم. يقول: "عندما أُرسل جنودنا الناطقون بالعربية للتحدث إليهم وشرح ضرورة إخلاء القرى، لم يبدوا أي غضب تجاهنا. بعد أن اتضحت الأمور، جمعناهم في مجموعات، وسمحنا لهم بحمل بعض الأمتعة في حقائب الظهر، بل وساعدناهم أحيانا في الشاحنات. ذهب معظمهم سيراً على الأقدام، بينما ذهب بعضهم في عربات تجرها الخيول. في القنيطرة، سلمناهم إلى منظمتي الصليب الأحمر والأمم المتحدة، اللتين توليتا نقلهم عبر الحدود إلى الجانب السوري".[18]

تصف إيديت زرتال، في مصدر آخر، مشهداً يظهر فيه موكب من النساء والأطفال وبعض الشيوخ، يمشون أو يركبون الحمير، وهم يلوحون بقطع قماش بيضاء معلقة على عصي كعلامة استسلام، ويتوسلون الرحمة. ولاستكمال عملية التهجير القسري للسكان، أصدر القائد العسكري أمراً يعلن بموجبه الجولان بأكمله منطقة عسكرية مغلقة، لا يجوز لأحد دخولها أو مغادرتها إلا بتصريح صادر عنه، على أن يحاكم كل من يخالف الأمر بالسجن الفعلي فترة قد تصل إلى خمس سنوات. وكانت قوات الاحتلال كانت تعتقل يومياً عشرات السكان أثناء عودتهم إلى منازلهم، وتقدمهم إلى المحكمة العسكرية في القنيطرة. وشهد معظمهم بأنهم جاؤوا فقط لأخذ ممتلكاتهم المتبقية. بينما قال آخرون إنهم ينوون العودة إلى ديارهم. وقد ألقي القبض عليهم جميعا لاحقا ورحلوا.[19]

يروي أحد سكان كيبوتس "معيان باروخ" الواقع في أقصى شمال سهل الحولة أنه قام بجولة في الجولان بعد الحرب مباشرة، ورأى في منطقة الكرسي في شرقي بحيرة طبريا مئات المدنيين السوريين

---

[18] فوغلمان، المرجع نفسه.

[19] المرجع نفسه.

يحتشدون أمام طاولات كان يجلس خلفها جنود إسرائيليون. وعندما سأل أحد هؤلاء الجنود عما يفعلونه، أجابه أنهم يدونون أسماءهم في سجلات قبل تهجيرهم إلى داخل سورية.[20]

بين تموز/يوليو وأيلول/ سبتمبر، كان بعض السكان السوريين لا يزالون يتنقلون أو يختبئون أحياناً في بعض أنحاء الجولان، إلا أن قوات الاحتلال كانت تعتقلهم وتهجرهم إلى داخل سوريا، مستخدمة الأوامر العسكرية آداه لمنعهم من العودة، كالأمر العسكري رقم 1، الذي أعلن بموجبه الجزء المحتل من الجولان مساحات مغلقة، يسمح الدخول إليه والخروج منه بتصريح من القيادة العسكرية ويعاقب كل من يخالف أحكام الأمر بالحبس لمدة خمس سنوات.[21] وأصدر القائد العسكري الأمر رقم 13، معلناً بموجبه عن مدينة القنيطرة التي أصبحت شبه خالية في السكان منطقة عسكرية مغلقة، يحظر الدخول إليها أو الخروج منها إلا بموجب تصريح خطي يصدر عنه.[22] كما أعلن بموجب الأمر العسكري (رقم 39) عن القرى المهجرة، "قرى متروكة"، يحظر على سكانها العودة إليها، فيما جاء الأمر العسكري (رقم 57) بشأن منع التسلل لمنع عودة السكان إلى قراهم التي هجروا منها قسراً.[23]

يقول مناحيم شأني، أحد أوائل المستوطنين في منطقة العليقة، أنه أوكلت لهم مهمة جمع الأبقار والأغنام والماعز التي تركها أصحابها الذين هجروا إلى داخل سورية. ويروي شاني أنهم التقوا في إحدى المرات بمجموعة من الشباب في قرية عين الزيوان المهجرة، كانوا في طريقهم إلى سوريا على ظهر جمل يحمل أرائك وسجاداً، كما رأوا عدداً من السكان ممن بقوا في قرية السنديانة وقرى أخرى".[24]

يتذكر شاني أنه ذات مرة كان يقود جرارا كبيرا ويسوي أراضي قرية المنصورة الشركسية، فيقول: "كان السكان السوريون يزرعون الأرض على شكل قطع صغيرة دون استخدام أي آليات، وكنا نُزيل الأسوار بين هذه القطع لإنشاء حقول واسعة صالحة للعمل بالجرارات. في المنصورة، كانت هناك ربما واحدة من آخر العائلات المتبقية، وعندما اقتربتُ لهدم أسوار أرضها، خرج أحدهم ووقف أمامي

---

[20] " تهجير في الهضبة (الجولان: كيف اختفى سكان الهضبة السورية عام 1967"، موقع عكيفوت، شوهد في 4/7/2025، في:
https://www.akevot.org.il/article/displacement-in-the-heights/?full.

فوغلمان، المرجع نفسه.

[21] أمر العسكري (رقم 1) "بشأن مساحات مغلقة"، صدر في 14/6/1967.

[22] الأمر العسكري (رقم 13) بشأن الإعلان عن مدينة القنيطرة منطقة مغلقة، صدر في 4/7/1967.

[23] صدر الأمر العسكري (رقم 57) القاضي بمنع التسلل الصادر في 17/ 9 /1967.

[24] فوغلمان، المرجع نفسه.

رافعا يديه ووقف أمام الجرار. في تلك اللحظة، كان يقف أمام الرجل الذي شعر بأنه أكثر الناس استقامة في العالم، ورأى كيف أن سلاسل الجرارات تسحق قطعة أرضه الصغيرة المزروعة بالذرة بأكملها".[25]

يقول أمنون أساف الذي عمل ضمن أحد فريقي المسح التابعين لهيئة الآثار الإسرائيلية اللذين خرجا لمسح الأراضي المحتلة: "زرنا قرية الصرمان، وهي قرية شركسية جميلة جنوب القنيطرة، عدة مرات، ورأوا أن بعض سكانها ما زالوا فيها، لكنهم اختفوا جميعاً بعد فترة. ويذكر أساف أيضاً أنه شاهد بعض الأشخاص في الرمثانية بعد شهرين من الحرب"، لكنه لم يجدهم عندما زار القرية بعدها بعدة أسابيع، حيث "بدت القرية وكأنها هُجرت قبل ساعات قليلة. معظم المنازل كانت لا تزال تحتوي على ممتلكات وأثاث وأدوات مطبخ وأغطية أسرّة وسجاد ومقتنيات شخصية لسكانها. كانت الخيول والأبقار تتجول جائعة وعطشى خارج القرية."[26]

نجحت قوات الاحتلال بحلول نهاية صيف عام 1967بتطهير الجولان المحتل من معظم سكانه، ومنعتهم من العودة إلى قراهم. وفي 27 آب/أغسطس 1967، أصدر القائد أمراً عسكرياً، أعلن بموجبه 101 قرية في الجولان "مهجورة"، يحظر الدخول إليها، على أن يعاقَب كل من يخالف أحكام هذا الأمر بالسجن خمس سنوات أو غرامة قدرها 5000 ليرة سورية، أو بكلتا العقوبتين".[27]

بقيت في الجولان بعد الاحتلال ست قرى، هي مجدل شمس، بقعاثا، الغجر، عين قنية، مسعدة وسحيتا، كان يسكنها وفقاً لإحصاء سكاني أجرته سلطة الاحتلال 6.396 نسمة. بقي في قرية سحيتا بعد الاحتلال حوالي 250 نسمة، هجرتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي قسراً إلى قريتي مسعدة وبقعاثا المجاورتين. وقد بررت قوات الاحتلال الإسرائيلي تهجير سكان القرية بحجة أنها تقع في المنطقة المجردة من السلاح بالقرب من خط فض الاشتباك بين القوات السورية والإسرائيلية، وأخلتها من سكانها في عام 1970 رغماً عنهم، ومن ثم دمرتها وأقامت على أنقاضها موقع عسكري إسرائيلي.[28]

كان من بين سكان الجولان الذين هجرتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي قسراً حوالي 15.000 فلسطيني كانوا قد لجأوا من مدن صفد وحيفا وطبريا وعكا والناصرة وبيسان وقراها إلى الجولان على

---

[25] المرجع نفسه.

[26] المرجع نفسه.

[27] أمر عسكري رقم 39 المتعلق بإغلاق "القرى المتروكة"، صدر في 27/8/1967.

[28] أطلال قرية سحيتا (موقع سحيتا العسكري)، موقع عامود عنان (بالعبرية)، شوهد في 4/7/2025، في: https://amudanan.co.il/w/P308858.

إثر نكبة فلسطين 1948 .[29] وقد استقر قسم من هؤلاء اللاجئين في مدينة القنيطرة، وأسسوا حي الشهداء وسكنوا فيه حتى احتلال الجولان من قبل إسرائيل في 1967 وطردهم إلى داخل سورية إسوة بباقي سكانه السوريين.[30] وقد سكن اللاجئون الفلسطينيون بعد تهجيرهم للمرة الثانية في مخيم خان الشيح ومناطق جنوب دمشق وجرمانا والحجر الأسود وبعض مناطق مخيم اليرموك.[31]

6. تدمير القرى والمزارع

تتضارب الأرقام والمصادر بشأن عدد التجمعات السكانية في الجولان الذي احتلته إسرائيل في حرب 1967. فوفقاً للدراسة المحدثة التي نشرها المرصد في أيلول/سبتمبر 2021، كان في الجولان قبل الاحتلال 341 قرية ومزرعة، يسكنها 150.000-142.000. دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي جميع هذه القرى والمزارع، وبضمنها مدينة القنيطرة، عاصمة الجولان، وبلدة فيق، بعد أن هجرت سكانها، وأنشئت على أنقاضها 35 مستوطنة غير شرعية، يسكنها حوالي 34.000 مستوطن إسرائيلي،[32] فيما بقيت خمس قرى منتشرة على سفوح جبل الشيخ في أقصى شمال الجولان (مسعدة، مجدل شمس، بقعاثا، عين قنيا)، وقرية الغجر الواقعة في أقصى شمال سهل الحولة على الحدود اللبنانية.[33]

---

[29] "اللاجئون الفلسطينيون في سورية"، موقع الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية. شوهد في 5/7/2025، في:
https://www.palquest.org/ar/overallchronology?synopses%5B0%5D=9588&nid=9588#:~:text=%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84%D8%AA%20%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89%20%D9%85%D9%86,%D9%85%D8%AF%D9%86%20%D8%B9%D9%83%D8%A7%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D8%A9%20%D9%88%D9%8A%D8%A7%D9%81%D8%A7%20%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D9%86%20.

[30] خلف، ص318.

[31] عبد الزراق دياب، "أهل الجولان بين نزوحين.. نصف قرن من التغييب والقهر"، موقع TRT عربي 22/6/2022. شوهد في 6/7/2025، في:

https://www.trtarabi.com/issues/%D8%A3%D9%87%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%86%D8%B2%D9%88%D8%AD%D9%8A%D9%86-%D9%86%D8%B5%D9%81-%D9%82%D8%B1%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%87%D8%B1-9296294.

[32] المقيمون في إسرائيل حسب المستوطنات والفئات العمرية – محدث لغاية 22 حزيران/يونيو 2025، موقع قاعدة البيانات الحكومية (بالعبرية)، شوهد في 6/7/2025، في:

https://data.gov.il/dataset/residents_in_israel_by_communities_and_age_groups.

[33] بريك، **التجمعات السكانية التي هدمتها إسرائيل بعد احتلال الجولان عام 1967**.

باشرت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتدمير القرى والمزارع السورية في الجولان ابتداءً من عام 1967 بصورة ممنهجة. ففي كانون الأول/ديسمبر 1967، أرسل وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك موشيه ديان الجرافات لتمحو قرية بانياس السورية لمنع سكانها من العودة إليها.[34]

جاء في شهادة لأفيشاي كاتس قائد كتيبة الهندسة الإسرائيلية 602 أن الكتيبة تلقت في 11 يونيو/حزيران 1967 أوامراً بتدمير جميع القرى السورية. يقول كاتس: "تم استدعائي إلى قيادة لواء المظليين الثالث، وطلب مني تدمير الجولان بكل ما فيه على الفور. ويضيف كاتس أن كتيبته استقرت في بستان زيتون جميل بالقرب من بانياس، ومن هناك كانت السرايا تخرج يومياً لزرع الألغام وتدمير القرى بشكل كامل لمنع سكانها من العودة إليها. وفي يوليو/تموز 1967 حولت القرى السورية المهجرة ومنها زعوره والقلع وجباثا الزيت وغيرها إلى مناطق تدريب لوحدات المشاة والمدرعات من أجل التدرب على القتال في مناطق سكنية. وفي غضون خمس سنوات، لم يبق في هذه القرى أي منزل سوري سليما تقريبا.[35]

أجازت سلطة الاحتلال الإسرائيلي الاستيلاء على ممتلكات السوريين الذين هجروا قسراً، فقد سمحت في 16/6/1967 للمجلس الإقليمي لغور الأردن بحصد القمح، وجمع المنتجات الزراعية من القرى السورية المهجرة، وتم خلال أسبوعين حصد حوالي 900 طن من القمح، بيعت لوزارة الزراعة، فيما سمح للمجلس الإقليمي للجليل الأعلى بجمع الماشية التي تركها المهجرون في الجولان.[36]

7. الاستيطان الإسرائيلي في الجولان المحتل

تزعم الحكومة الإسرائيلية بأن القرار الرسمي ببدء الاستيطان في الجولان المحتل اتخذ في 19 حزيران/يونيو 1967، أي بعد انتهاء الحرب بتسعة أيام. [37] وفي أواخر حزيران/يونيو 1967 أجريت مداولات بين دائرة الاستيطان العام وكبار ضباط القيادة الشمالية في الجيش الإسرائيلي بخصوص الاستيطان."[38]

---

[34] طرد سكان الجولان وتدمير القرى، موقع نكبة فلسطين (بالعبرية)، شوهد في 7/7/2025، في: https://nakba-online.tripod.com/golan-6.htm.

[35] مقابلة مع اللواء أفيشاي كاتز "السفر عبر الزمن: حرب الأيام الستة، وحرب يوم الغفران، وحرب غزة"، موقع نعموش" – الهضبة السورية / هضبة الجولان، 2/9/2015، شوهد في 7/7/2025، في:

ראיון עם אבישי כץ מג"ד הנדסה 602 | "נעמוש" - הרמה הסורית / רמת הגולן

[36] يغائيل كيبنس **"تاريخ الاستيطان اليهودي في الجولان بين 1967-1992"**، (رسالة دكتوراة، جامعة حيفا 2006)، ص1، 66.

[37] المرجع نفسه.

[38] المرجع نفسه، ص105-107.

تولت الحكومة الإسرائيلية واللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان ودائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية ملف الاستيطان، وباشروا بتشجيع المستوطنين على القدوم للسكن في الجولان.[39] وفي 30/6/67 وصلت مجموعة من سكان مستوطنات الجليل إلى الجولان لتحديد أماكن ملائمة للاستيطان.[40] وفي 15/6/1967 صعد يهودا هارئيل برفقة مجموعة مكونة من 50 شخصاً من أعضاء الكيبوتس الموحد إلى الجولان، واستقروا في معسكر العليقة في وسط الجولان والذي هجره الجيش السوري خلال الحرب، ومن ثم انتقلوا في 31/8/1967 إلى مدينة القنيطرة التي تم تهجير سكانها ، حيث أقاموا نزلاً يتسع ل 90 سريراً، ومطعماً، ومركز استعلامات، وعيادة طبية، وبدأوا بتنظيم جولات سياحية للإسرائيليين لتعريفهم بمعالم الجولان، وتحديد الأماكن التي سيتم استيطانها مستقبلاً. وفي وقت لاحق، أسست المجموعة مستوطنة أطلقوا عليها اسم مروم غولان على أراضي قريتي مويسة وباب الهوى المهجرتين.[41]

في بداية أيلول/سبتمبر 1967 أقرت الحكومة خطة أولية لإنشاء أربع مستوطنات في الجولان حتى أواخر العام.[42] وقد أنشئت أول مستوطنة في 26/8/1967 بمحاذاة شلالات نهر بانياس الشهيرة وعلى بعد كيلومتر واحد عن قرية بانياس المدمرة، وأطلق عليها اسم "سنير". وقد ضمت المستوطنة إلى المجلس الإقليمي لمستوطنات الجليل الأعلى، بدعوى أنها أقيمت في المنطقة المنزوعة السلاح، وأنها أرض إسرائيلية احتلها السوريين خلافاً لاتفاقية الهدنة بين سوريا وإسرائيل لعام 1949. وفي عام 1971 أقرت وزارة الزراعة خطة إقليميه لاستيطان الجولان وتطويره كانت قد أعدت في نهاية عام 1968 لإنشاء 21-26 مستوطنة لتوطين 16.000-20.000 مستوطن.[43]

أقرت لاحقاً خطة التنمية الشاملة للفترة 1973-1977، لتقوية وتعزيز الاستيطان على أثر حرب تشرين/أكتوبر 1973. وقد شملت تشييد 24 مستوطنة ريفية في الجولان لغاية 1977، يسكنها 5000 مستوطن.[44] في فترة لاحقة وضعت "خطة تطوير هضبة الجولان للفترة 1979-1995"، والتي جاءت لاستكمال خطة التطوير الأصلية التي أقرتها دائرة التخطيط عام 1971. وكان مفترضاً وفقاً لهذه الخطة أن يصل عدد المستوطنات في الجولان حتى 1995 إلى 34 مستوطنة، يسكنها 14.000 مستوطن.[45]

---

[39] المرجع نفسه، ص27، 53، 55، 60.

[40] المرجع نفسه، ص107-108.

[41] أعضاء ومتطوعو الكيبوتس أنشأوا نزلًا في القنيطرة، صحيفة دافار، 18 أكتوبر 1967، موقع المكتبة الوطنية الإسرائيلية، شوهد في 7/7/2025، في:
https://www.nli.org.il/he/newspapers/dav/1967/10/18/01/article/144?&dliv=none&e=-------he-20--1--img-txIN%7ctxTI----------1&utm_source=he.wikipedia.org&utm_medium=referral&utm_campaign=%22%D7%99%D7%94%D7%95%D7%93%D7%94+%D7%94%D7%A8%D7%90%D7%9C%22&utm_content=itonut.
الاستيطان الإسرائيلي في الجولان، موقع نكبة فلسطين، شوهد في 7/7/2025، في:
https://nakba-online.tripod.com/golan-7.htm.

[42] كيبنس، ص69-70.

[43] المرجع نفسه، ص76،79، 81.

[44] المرجع نفسه، ص83-86.

[45] المرجع نفسه، ص91-93.

في الأول من نيسان/أبريل 2019 تم الكشف عن خطة حكومية شاملة لتعزيز الاستيطان في الجولان، وذلك بعد أسبوع من تصريح رئيس الولايات المتحدة، دونالد ترامب بشأن اعتراف بلاده بسيادة إسرائيل على الجولان. وتضمنت هذه الخطة بناء عشرات آلاف الوحدات السكنية، ونقل 250.000 مستوطن غير شرعيّ إلى الجولان المحتلّ بحلول عام 2048، وبناء 30.000 وحدة سكنيّة جديدة، وتشييد مدينتين جديدتين، وتوفير 45.000 وظيفة جديدة.[46]

استغلت حكومة الاحتلال الأزمة التي تعيشها سورية منذ 2011 لتوسيع المستوطنات في الجولان المحتل، إذ انتزعت اعترافاً من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ب "سيادة إسرائيل" على الجولان في 25 أذار/مارس 2019.، وذلك خلال فترة رئاسته الأولى، وأقامت في عام 2020 على أراضي قرية القنعبة المهجرة مستوطنة أطلقت عليها "رمات ترامب" عرفاناً بهذا الاعتراف الذي ينتهك أسس ومبادئ القانون الدولي.

وقد عقد في 11/10/2021 في مستوطنة خسفين في جنوب الجولان مؤتمر الجولان، شارك فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي حينذاك نفتالي بينيت، معلناً عن عزم حكومته مضاعفة عدد مستوطنيه لغاية 2026، وإقامة مستوطنتين جديدتين.[47] يبلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية في الجولان المحتل اليوم 35 مستوطنة، تنتشر في سائر أرجاء الجولان. وبينما كان عدد المستوطنين في 2012 حوالي 20.000 مستوطن، ارتفع في 2018 إلى حوالي 25.000، فيما وصل عددهم اليوم إلى 32,232 مستوطن، وذلك وفقاً لأحدث الإحصاءات الرسمية المنشورة في 2 أذار/مارس 2025.[48]

8. اقتصاد المستوطنات

موقع الجولان ومناخه وخصوبة أراضيه ووفرة مياهه تجعل منه موقعا مثالياً للاستيطان، بالإضافة إلى الدوافع الاقتصادي التي تعتبر مجتمعة موضع جذب للمستوطنين. يعتمد المستوطنون في الجولان بشكل أساسي على الزراعة وتربية المواشي والسياحة والصناعة. فمن بين 35 مستوطنة غير شرعية شيدتها سلطة الاحتلال الإسرائيلي في الجولان المحتل، هنالك 34 مستوطنة تعتمد بصورة رئيسية على الزراعة، وتسوق إنتاجها داخل إسرائيل، وفي أنحاء مختلفة من العالم.

---

[46] روبي همرشلاغ، 250 ألف نسمة بحلول 2048: خطة الحكومة للجولان، موقع "كان"، 1/4/2019، شوهد في 8/7/2025، في: https://www.kan.org.il/content/kan-news/elections2019/344172/.

[47] نفتالي بينيت: الهدف مضاعفة الاستيطان في الجولان وإقامة مستوطنتين جديدتين، موقع مكور ريشون، 11/10/2021، شوهد في 8/7/2025، في: https://www.makorrishon.co.il/golanconference/406555/.

[48] المقيمون في إسرائيل حسب المستوطنات والفئات العمرية – محدث لغاية 2 أذار/مارس 2025، موقع قاعدة البيانات الحكومية، شوهد في 9/7/2025، في: https://data.gov.il/dataset/residents_in_israel_by_communities_and_age_groups/resource/64edd0ee-3d5d-43ce-8562-c336c24dbc1f.

تركز المستوطنات الإسرائيلية المنتشرة في شمال الجولان على زراعة الكرز والتفاح واللوزيات، وتزرع المستوطنات الموجودة في جنوب الجولان الخضار وبعض الفواكه الاستوائية كالمانغا والأفوكادو والموز، بالإضافة الى زراعة الحبوب والقطن، والزهور، والزيتون، واللوزيات. وتخصص حكومة الاحتلال للمستوطنات مساحات واسعة من المراعي لتربية الأبقار وإنتاج اللحوم ومشتقات الحليب، حيث تزود السوق الإسرائيلية بكميات كبيرة من الحليب، واللحوم. كما تعتمد العديد من المستوطنات على تربية النحل وإنتاج العسل، وتربية الأسماك في الأحواض الاصطناعية.[49]

يولي المستوطنون منذ حوالي أربعة عقود اهتماماً خاصاً لزراعة كروم العنب لصناعة النبيذ، حيث أقامت 8 مستوطنات أول مصنع للنبيذ في الجولان في عام 1983 سمي "نبيذ الجولان". مصنع "نبيذ الجولان" الذي يصدر منتجاته بشكل خاص إلى دول أوروبا الغربية وأمريكا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا واليابان..[50] من بعدها انتشرت زراعة الكرمة وصناعة النبيذ، حيث هنالك ما يزيد عن 23 جهة مصنعة للنبيذ.[51]

بالإضافة إلى الزراعة تعتمد المستوطنات على الصناعة أيضاً، حيث شيد عدد من المناطق الصناعية في شمال ووسط وجنوب الجولان، أكبرها في مستوطنة كتسرين. تضم هذا المناطق عشرات المصانع التي تنتج المعدات الكهربائية والإلكترونية، وأدوات التدفئة، والصناعات التحويلية، انتاج وتطوير المعدات الطبية، وإنتاج الأدوية. كما تتخذ شركة المياه المعدنية المعروفة ب (Mayanot Eden) أو (مي عيدن) التي أسست في عام 1980، وهي أكبر شركة إسرائيلية لتعبئة المياه، وتتخذ من مستوطنة كتسرين (أكبر مستوطنات الجولان) مقراً لها. وتستغل الشركة مياه نبع قرية السلوقية المهجرة التي تقع شرقي المستوطنة، وتستحوذ على حوالي 38% من سوق المياه المعدنية في إسرائيل، حيث تقدر مبيعاتها بحوالي 600 مليون شيكل سنويا.[52] كما هنالك منشآت تخطيط وتطوير نظم المعلومات وقواعد البيانات وتقديم الحلول الأمثل لها، ومصنع معالجة الرقائق، ومحلبه هضبة الجولان.[53]

---

[49] من نحن، موقع مجلس إقليمي الجولان، شوهد في 9/7/2025، في:
https://www.golan.org.il/information/wergolan/.

[50] قصة مصنع النبيذ، موقع مصنع نبيذ الجولان، شوهد في 10/7/2025، في:
https://www.golanwines.co.il/%d7%94%d7%99%d7%a7%d7%91/.

[51] نزيه بريك، صناعة النبيذ في الجولان، المرصد – المركز العربي لحقوق الإنسان في الجولان، آب/أغسطس 2025.

[52] العودة إلى الرف مرة أخرى: تعرض شركة Primo Water مياه عدن للبيع، موقع كالكاليست، 24/6/2024، شوهد في 10/7/2025، في:
https://www.calcalist.co.il/shopping/article/sjc0q00ilr.

[53] فضاءات الفرص: شركة الجولان الاقتصادية، شوهد في 11/7/2025، في:
https://www.golanjobs.co.il/he/pages/%D7%9E%D7%A8%D7%97%D7%91-%D7%94%D7%94%D7%96%D7%93%D7%9E%D7%A0%D7%95%D7%99%D7%95%D7%AA.

يشغل قطاع السياحة في الجولان حيزاً هاماً في سياسة التخطيط الإسرائيلية كأحد أكثر المناطق جذباً للسياح، وتشير التقديرات الرسمية الإسرائيلية إلى أنه يقصدها سنوياً حوالي 2.5 مليون سائح.[54] فمناخ الجولان المعتدل صيفاً والبارد شتاءً، فضلاً عن تنوع تضاريسه وطبيعته الخلابة وكثرة الأودية والشلالات والمواقع الأثرية فيه تجعله موقع جذب للسياح من داخل وخارج إسرائيل والخارج. وتعد منطقة الحمة المشهورة بينابيعها الكبريتية الحارة في أقصى الجنوب وجبل الشيخ أقصى الشمال والذي يمتد على الحدود مع لبنان، وفيه مركز للتزلج على الثلج من بين أكثر المناطق جذباً للسياحة. كما استطاعت معظم المستوطنات تطوير سياحة زراعية واسعة النطاق، تشمل زيارات لمصانع النبيذ ومصانع الألبان ومراكز القطف الذاتي للفواكه والثمار.[55]

يندرج جبل الشيخ في مقدمة الأماكن التي يقصدها السياح، خاصة خلال فصل الشتاء من أجل التزلج على الثلوج، فضلاً عن بحيرة طبرية، ومتنزه الأردن الواقع على مصب نهر الأردن عند الجهة الشمالية للبحيرة، ومحمية بانياس الطبيعية المشهورة بنهرها العذب وشلالاتها، ومحمية جمله، وبركة المسدسات، وقلعة الصبيبة (النمرود)، وغيرها.[56] ويوجد في الجولان 43 محمية طبيعية بالإضافة إلى 8 حدائق عامة، تشغل حوالي ثلث مساحة الجولان، وتعد مركز جذب للسياحة.[57] إذ تدل إحصاءات سلطة الطبيعة والحدائق الرسمية أنه زار محميات وحدائق الجولان قبل جائحة كورونا حوالي 3 مليون زائر، ثلثاهم من الإسرائيليين، أدخلوا لميزانية سلطة الطبيعة والحدائق 40.8 مليون شيكل إسرائيلي (حوالي 14 مليون دولار أمريكي).[58]

9. الوضع القانوني للمستوطنات الإسرائيلية في الجولان

تنطوي سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الجولان المحتل وما يرتبط بها من تهجير قسري للسكان السوريين وتدمير قراهم ومزارعهم على انتهاك جسيم لأحكام وقواعد القانون الدولي الإنساني التي

---

[54] أوري آس، الهدف: أن تستقبل "حديقة الجولان" 5 ملايين سائح سنوياً؛ في أبريل - مناقصة لبناء 400 غرفة إقامة، موقع هآرتس 12/1/2004، شوهد في 11/7/2025، في:
https://www.haaretz.co.il/misc/2004-01-12/ty-article/0000017f-f7a2-d5bd-a17f-f7ba6bf40000.

[55] دوتان ليفي، البناء على السياحة: إعادة شراء ثلاث مزارع نبيذ تم تسويقها في الجولان، موقع كلكاليست، 22/6/2023، شوهد في 12/7/2025، في:
https://www.calcalist.co.il/real-estate/article/hynvxulu3.

[56] من نحن، موقع مجلس إقليمي الجولان، المرجع نفسه.

[57] نزيه بريك، المحميات الطبيعية في الجولان، موقع المرصد- المركز العربي لحقوق الإنسان في الجولان، 29/11/2021، شوهد في 12/7/2025، في:
https://golan-marsad.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%84-2/.

[58] تمير أغمون، تقدير الخسائر الاقتصادية لقطاع السياحة في الجليل والجولان جراء جائحة كورونا، موقع الكنيست 28/4/2022، شوهد في 12/7/2025، في:
https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/2fa2e3ba-7577-ec11-8144-00155d0401c3/2_2fa2e3ba-7577-ec11-8144-00155d0401c3_11_19491.pdf.

تسري في أوقات الحرب والاحتلال الحربي. المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب لسنة 1949 تنص على حظر النقل القسري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي أي دولة أخري، محتلة أو غير محتلة، أيا كانت دواعيه، وتحظر على دولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءا من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها أيا كانت دوافعه بوصفها جريمة حرب بحسب المادة 147 من الاتفاقية.[59]

كما ينتهك الاستيطان القانون العرفي، وتحديداً قواعد اتفاقية لاهاي لعام 1907 التي تنص على أن دولة الاحتلال "لا تعتبر سوى مسؤول إداري ومنتفع من المؤسسات والمباني العمومية والغابات والأراضي الزراعية التي تملكها الدولة المعادية والتي توجد في البلد الواقع تحت الاحتلال. وينبغي عليها صيانة باطن هذه الممتلكات وإدارتها وفقاً لقواعد الانتفاع". هذا بطبيعة الحال يحظر على دولة الاحتلال استغلال الأراضي ومصادر المياه لغير الأغراض العسكرية، كسلبها، أو تسخيرها لمصلحة مواطنيها أو اقتصادها الوطني.[60]

10. الأزمة السورية وتوسيع نطاق الاحتلال

وظفت إسرائيل الأزمة السورية منذ 2011 لتحقيق تطلعات وخطط القادة المؤسسين للمنظمة الصهيونية ولاحقاً المؤسسة الإسرائيلية بجعل الجولان وحوران ضمن حدود دولة اليهود. وبالتوازي مع انهيار سلطة الأسد، شن سلاح الجو الإسرائيلي على الأراضي السورية عدواناً واسع النطاق، بدأ على شكل هجوم جوي مكثف، مما أفضى إلى تدمير معظم قدرات الجيش السوري والعديد من المواقع الاستراتيجية والقدرات الدفاعية. وبالتزامن مع حملة القصف الجوي، اجتاحت القوات البرية الإسرائيلية منطقة فض الاشتباك (المنطقة العازلة) بين القوات السورية والإسرائيلية الخاضعة لمراقبة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (يوندوف – UNDOF)، واحتلتها، وتوسعت في بعض المناطق المحيطة بها، كما احتلت أعلى قمة في جبل الشيخ البالغ ارتفاعها 2814 متراً فوق مستوى سطح البحر، وأعلنت أنها لن تنسحب منها باعتبارها إستراتيجية لأمن إسرائيل. كما سيطرت قوات الاحتلال على حوض نهر اليرموك وعلى سد الوحدة الذي يغذي الأردن بالمياه، إضافة لسيطرتها على عدد من مجمعات المياه المتاخمة لمدينة القنيطرة، معلنة عزمها عن إقامة منطقة أمنية عازلة بعمق 15 كم، ومنطقة هيمنة استخباراتية بعمق 60 كيلومتراً، تصل إلى مشارف العاصمة دمشق.[61]

---

[59] اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لسنة 1949، موقع جامعة منيسوتا (مكتبة حقوق الإنسان)، شوهد في 13/7/2025، في:
http://hrlibrary.umn.edu/arab/b093.html.

[60] لائحة لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لسنة 1907، المواد 55، 27، 48.

[61] Carmit Valensi, Beyond the Brink: Israel's Strategic Opportunity in Syria, The Institute for National Security Studies (INNS), Insight No. 1979, May 8, 2025, accessed on 13/7/2025, at: https://www.inss.org.il/publication/new-syria/.

يحظى التوسع الإسرائيلي داخل الأراضي السورية بإجماع معظم صناع القرار ومراكز البحث في المؤسسة الإسرائيلية، إذ هنالك توافق بأن الحالة الناشئة في سوريا بعد سقوط الأسد تمنح إسرائيل فرصة استراتيجية لاحتل مناطق جديدة في جنوب سورية، وتقسيم سورية إلى جيوب حكم منفصلة على غرار التقسيم العرقي والديني الذي أوجده الانتداب الفرنسي في بدايات عشرينيات القرن الماضي.[62]

يتعرض سكان المنطقة العازلة التي احتلتها القوات الإسرائيلية ومحيطها إلى انتهاكات يومية من قبل قوات الاحتلال، حيث تنفذ توغلات يوميّة في قرى محافظة القنيطرة ودرعا وريف دمشق، يتخللها تفتيش دوري لمنازل المدنيين، واعتقالهم بشكل تعسفي، وتصويرهم، وجمع بياناتهم، ومنعهم من الوصول إلى أراضيهم الزراعية وإلى المراعي، حيث تمت مصادرة وقتل العديد من قطعان الماشية والأغنام التابعة لهم، وحرق وتجريف أراضي زراعية يملكونها، وهدمت أكثر من 15 منزلاً في قرية الحميدية في ريف القنيطرة.[63]

11. الآثار المترتبة على استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان

يشكل الاحتلال الإسرائيلي المستمر للجولان السوري منذ حزيران/يونيو 1967 وإساءة استخدام مركزها كسلطة احتلال، من خلال الضم وتأكيد سيطرتها الدائمة عليه بالتعبير عن عدم وجود نية لديها للانسحاب منه، انتهاكاً صارخاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، ويجعل استمرار سيطرتها على الجولان غير قانونية لأنها تتنافى مع مبدأ حظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة وهو مبدأ راسخ في القانون الدولي المعاصر. أما تبرير إسرائيل لاستمرار سيطرتها على الجولان من أجل تلبية حاجاتها الأمنية، فليس لها أي سند قانوني، لأن القانون الدولي لا يجيز لقوة الاحتلال الاحتفاظ بوجود دائم في الأرض التي تحتلها لتلبية هذه الحاجات الأمنية.

على الرغم من عدم مشروعية استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان، فأن القانون الدولي، لا سيما قانون الاحتلال الحربي، يلزمها بالإيفاء بمسؤولياتها تجاه السكان المدنيين وتوفير الحماية لهم.

---

[62] يعقوب بيتلسون، من تحالف الأطراف إلى تحالف الأقليات: فرصة استراتيجية لإسرائيل، موقع ميدا، 12/3/2025. شوهد في 14/7/2025، في:
https://mida.org.il/2025/03/12/%D7%9E%D7%91%D7%A8%D7%99%D7%AA-%D7%94%D7%A4%D7%A8%D7%99%D7%A4%D7%A8%D7%99%D7%94-%D7%9C%D7%91%D7%A8%D7%99%D7%AA-%D7%94%D7%9E%D7%99%D7%A2%D7%95%D7%98%D7%99%D7%9D-%D7%94%D7%96%D7%93%D7%9E%D7%A0%D7%95/

[63] Condemning the Israeli Occupation Forces' Demolition of No less than 15 Civilian Homes Following Ground Incursion into Al-Hamidiyah, Quneitra Countryside, Syrian Network for Human Rights, 21/6/2025, accessed on 17/7/2025, at:
https://snhr.org/blog/2025/06/21/condemning-the-israeli-occupation-forces-demolition-of-no-less-than-15-civilian-homes-following-ground-incursion-into-al-hamidiyah-quneitra-countryside/.

في ضوء سياسات إسرائيل وممارساتها غير القانونية، ومن أجل الوصول إلى عملية سلام حقيقة وشاملة تقوم على مبادئ القانون الدولي والقرارات الدولية ذات العلاقة، ما يعني الانسحاب إلى وراء خط الرابع من حزيران/يونيو 1967، فإنها ملزمة كدولة احتلال بوضع حد لهذه الأعمال غير القانونية، وأن توقف فوراً جميع الأنشطة الاستيطانية، وأن تلغي جميع التشريعات والتدابير التي تخلق أو تبقي على الوضع غير القانوني، بما في ذلك تلك التي تميز ضد سكان الجولان السوريين، والسماح لجميع السوريين الذين هجروا قسراً بالعودة إلى أماكن إقامتهم الأصلية في الجولان المحتل.

كما أن إسرائيل ملزمة بالتعويض الكامل عن الضرر الناجم عن أفعالها غير المشروعة دولياً لجميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المعنيين، أو إعادة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة والأصول والأراضي التي استولت عليها من أي شخص طبيعي أو اعتباري منذ بدء احتلالها في عام 1967. وفي حالة ثبوت استحالة إعادة الممتلكات، فإن إسرائيل ملزمة بتعويض جميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين والسكان الذين تعرضوا لأي شكل من أشكال الضرر المادي نتيجة الأعمال الإسرائيلية غير المشروعة في ظل الاحتلال، وذلك وفقاً لقواعد القانون الدولي السارية.

إن سياسات إسرائيل وممارساتها كدولة احتلال تنفي وجود أية نية لديها في الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967، وبضمنها الجولان، بما يفضي إلى إقامة سلام شامل وعادل، إذ أنها تستغل الأزمة في سورية منذ 2011 والواقع السائد في البلاد منذ سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 لتعزيز سيطرتها على الجولان وبالتالي إدامة الاحتلال. وقد تقدمت في 31 أذار/مارس 2025 مجموعة من أعضاء الكنيست الإسرائيليين بمقترح مشروع قانون مرتفعات الجولان (تعديل - تطوير وتعزيز مرتفعات الجولان، وتحديد يوم لإحياء ذكرى مرتفعات الجولان) لسنة 2025، طالبوا فيه بإيلاء مكانة خاصة للجولان بوصفه منطقة استراتيجية تعزز قوة دولة الاحتلال وأمنها، وبالتالي ترسيخ تطبيق قوانين وإدارة دولة الاحتلال عليه، وتخصيص الموارد الضرورية لتعزيز الاستيطان اليهودي فيه والعمل على تنميته وازدهاره، وتحديد يوم لإحياء ذكرى الجولان.[64] وقد أقرت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع مشروع القانون في 18 أيار/مايو 2025 مشروع القانون بالقراءة التمهيدية.[65]

12. العواقب القانونية المترتبة على سياسات وممارسات إسرائيل وعدم شرعية استمرار وجودها في الجولان السوري المحتل

[64] مشروع قانون مرتفعات الجولان (تعديل - تطوير وتعزيز مرتفعات الجولان، وتحديد يوم لإحياء ذكرى مرتفعات الجولان) لسنة 2025.

[65] قرار رقم اللجنة الوزارية للشؤون التشريعية بتاريخ 18/5/2025، الملحق بمحضر القرارات الحكومية، وصدر قرار حكومي بتاريخ 29/5/2025، ورقم 3083، شوهد في 28/7/2025، في:
https://www.gov.il/he/pages/dec3083-2025.

ما من شك، إن استمرار وجود إسرائيل في الجولان المحتل، بصفتها قوة احتلال، أمر غير قانوني. لذلك، يترتب على استمرار هذا الاحتلال وما يرتبط به من سياسات وممارسات تبعات قانونية بالنسبة لإسرائيل، بالإضافة إلى العواقب المترتبة على عدم قانونية استمرار وجودها في الجولان المحتل، بالنسبة لإسرائيل، وبالنسبة للدول الأخرى، وللأمم المتحدة.

1. العواقب القانونية بالنسبة لإسرائيل كقوة احتلال

- إن استمرار وجود إسرائيل في الجولان السوري المحتل غير قانوني، وتعتبر المحكمة أن هذا الوجود يشكل فعلاً غير مشروع يستلزم مسؤوليتها الدولية لانتهاكها مبدأ حظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة بوصفه مبدأ راسخاً في القانون الدولي، وبالتالي، فإن إسرائيل ملزمة بإنهاء وجودها في الجولان المحتل في أسرع وقت ممكن، بما ذلك منطقة فض الاشتباك (المنطقة العازلة) الخاضعة لرقابة الأمم المتحدة والتي احتلتها في يوم سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024.

- التزام إسرائيل بوقف سياساتها وممارساتها غير القانونية، والوقف الفوري لجميع أنشطتها الاستيطانية في الجولان، بما في ذلك جميع التدابير التي تهدف إلى تغيير تركيبته السكانية، وإلغاء جميع التشريعات والتدابير التي تنشئ أو تبقي على هذا الوضع غير القانوني، بما في ذلك تلك التي تميز ضد السكان السوريين.

- يقع على إسرائيل التزام بالتعويض عن كامل عن الأضرار الناجمة عن أفعالها غير المشروعة دوليا لجميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين في الجولان المحتل، بما يفضي، قدر الإمكان، لإعادة الوضع إلى ما كان عليه.

- إعادة الأراضي وغيرها من الممتلكات غير المنقولة، بالإضافة إلى جميع الأصول التي صودرت من أي شخص طبيعي أو اعتباري منذ بدء احتلالها للجولان عام 1967، وجميع الممتلكات الثقافية والأصول التي صودرت من المواطنين السوريين أو المؤسسات السورية.

- وفي حال ثبوت استحالة إرجاع الحال إلى ما كان عليه قبل الاحتلال، أو الاسترداد مادياً، فإن إسرائيل ملزمة بتعويض جميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، والسكان الذين عانوا من أي شكل من أشكال الضرر المادي نتيجة أفعال وممارسات إسرائيل غير المشروعة في ظل الاحتلال، وفقاً لقواعد القانون الدولي المعمول بها.

- إجلاء جميع المستوطنين من المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية القائمة في الجولان المحتل، والسماح لجميع السوريين الذين هجروا قسراً إبان حرب 1967 وخلال الأشهر التي تلتها بعد الاحتلال بالعودة إلى أماكن إقامتهم الأصلية.

- **يتعين التأكيد دائماً على أن الالتزامات الناجمة عن أفعال إسرائيل غير المشروعة دوليا لا تعفيها من واجباتها المتمثلة بالوفاء بالالتزامات الدولية بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.**

2. العواقب القانونية بالنسبة لسلطة الأمر الواقع في سوريا

- الالتزام بوحدة أراضي سورية قولاً وفعلاً، والتأكيد على مبدأ سيادة الدولة السورية على الأراضي السورية التي تحتلها إسرائيل وبضمنها الجولان المحتل منذ عام 1967 بوصفه مبدأ آمراً في القانون الدولي.

- مطالبة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، الانسحاب إلى ما وراء خطوط الرابع من حزيران/يونيو 1967 تنفيذاً لقراري مجلس الأمن 242 لعام 1967 وقرار 338 لعام 1974، بما يشمل تفكيك المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في الجولان، والسماح للسوريين الذي هجروا قسراً إبان حرب 1967، وبعد الاحتلال، بالعودة إلى أمكان سكنهم، وتعويض جميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، والسكان الذين عانوا من أي شكل من أشكال الضرر المادي نتيجة أفعال وممارسات إسرائيل غير المشروعة في ظل الاحتلال كشرط أساسي لتحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة.

- إيلاء الجولان المحتل منذ عام 1967 وسائر الأراضي السورية التي احتلتها إسرائيل بالتزامن مع سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 اهتماماً خاصاً بحيث تكون حاضرة بقوة في أروقة الأمم المتحدة ومؤسساتها وسائر المحافل الدولية والإقليمية.

- القيام بواجباتها تجاه السوريين سواء الخاضعين للاحتلال الإسرائيلي بوصفهم مواطنين سوريين وإدراجهم في سجلات السكان الرسمية، وكذلك تجاه ما يقرب من نصف مليون سوريّ ممن

هجرتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي قسراً خلال حرب 1967، ودمرت قراهم ومزارعهم لمنعهم من العودة إليها، وإنشاء مؤسسة خاصة تعنى برعاية شؤونهم واحتياجاتهم.

- العمل بالتنسيق مع الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر لإعادة التواصل بين سوريي الجولان المحتل وشعبهم ووطنهم من خلال حرية الحركة والتنقل بين الجولان المحتل وسائر أرجاء وطنهم السوري ومن دون أي تمييز لأي سبب كان، بما يفضي إلى التواصل بين العائلات المشتتة، واستئناف حقهم في التعليم في الجامعات والمعاهد السورية.

- مطالبة الأمم المتحدة، بكافة مؤسساتها والمقررين الخواص لحقوق الانسان ولجان التحقيق ذات العلاقة ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلّة، بما في ذلك القدس الشرقية، وإسرائيل، واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وسائر المنظمات الدولية والإنسانية بالوصول إلى الجولان المحتل، وإلى المناطق التي احتلتها القوات الإسرائيلية بعد سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 للاطلاع على وضع حقوق الإنسان فيه، ومعرفة احتياجات ومطالب مواطنيه السوريين، وتقديم كافة الخدمات اللازمة لهم.

- اتخاذ الإجراءات والعمل على إبرام اتفاقيات مع الدول العربية، تسمح للسكان السوريين الذين يعيشون تحت الاحتلال ويرفضون قبول جنسية الاحتلال بالسفر إليها، مما سيساهم في مواجهة الابتزاز السياسي الذي يتعرضون له، والذي يشترط حيازتهم للجنسية الإسرائيلية للسماح لهم بدخول بعض الدول العربية.

3. العواقب القانونية بالنسبة للأمم المتحدة

- الالتزام بمبدأ سيادة الجمهورية العربية السورية على كافة أراضيها، وبضمنها الجولان السوري المحتل والمناطق التي احتلتها القوات الإسرائيلية بعد سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، والتأكيد دائماً على استقلالها ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

- واجب عدم اعتراف الأمم المتحدة ومؤسساتها بالوضع الناشئ عن الوجود غير القانوني لإسرائيل في الجولان المحتل والالتزام بالتمييز في التعامل مع إسرائيل بين أراضي إسرائيل والجولان المحتل.

- التأكيد دائماً على بطلان قانون ضم سلطة الاحتلال الإسرائيلي للجولان، كما نص على ذلك قرار مجلس الأمن رقم 497 الصادر يوم 17 كانون الأول/ديسمبر 1981، بوصفه انتهاكاً صارخاً لمبادئ القانون الدولي وأحكام القانون الدولي الإنساني، التي تحظر على سلطة الاحتلال فرض قوانينها وسلطاتها وإداراتها في الجولان السوري المحتل، وحق سكان الجولان السوريين التمسّك بهويتهم السورية، ورفض سياسات فرض الجنسية الإسرائيليّة عليهم، سواء بالإكراه أو بالترغيب.

- واجب الجمعية العامة ومجلس الأمن في النظر في الإجراءات القانونية المطلوبة لإنهاء الوجود الإسرائيلي غير القانوني في الجولان السوري المحتل منذ عام 1967، وسائر الأراضي التي احتلتها بالتزامن مع سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، بما يفضي لانسحابها إلى ما وراء حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967، كما هو منصوص عليه في القانون الدولي والقرارات الدولية ذات العلاقة كشرط لإحلال السلام العادل والشامل.

4. العواقب القانونية بالنسبة للدول الثالثة

- التزام الدول الأخرى بحمل إسرائيل على إنهاء احتلالها للجولان والإيفاء بالتزاماتها الناشئة عن حظر استخدام القوة لحيازة الأراضي وكذلك التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

- عدم الاعتراف بأي تغييرات في الطابع المادي أو التكوين الديمغرافي أو الهيكل المؤسسي أو الوضع القانوني للجولان الذي احتلته إسرائيل إبان حرب 1967، إضافة إلى سائر الأراضي التي احتلتها بعد سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024.

- التزام جميع الدول بعدم الاعتراف بالوضع الناشئ عن الوجود غير القانوني لإسرائيل في الجولان المحتل، والتعبير عن رفضها القاطع لمساعيها بشأن الاعتراف ب "سيادتها" على الجولان، والامتناع عن تقديم العون أو المساعدة في الحفاظ على الوضع الناشئ عن الوجود الإسرائيلي غير القانوني في الجولان المحتل.

- احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن تكفل إنهاء أي عائق ناجم عن الوجود الإسرائيلي غير القانوني في الجولان المحتل.

- جميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة ملزمة، مع احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بضمان امتثال إسرائيل للقانون الإنساني الدولي كما هو مجسد في تلك الاتفاقية، فضلاً عن احترام المعايير الدولية المنصوص عليها في معاهدات حقوق الإنسان.